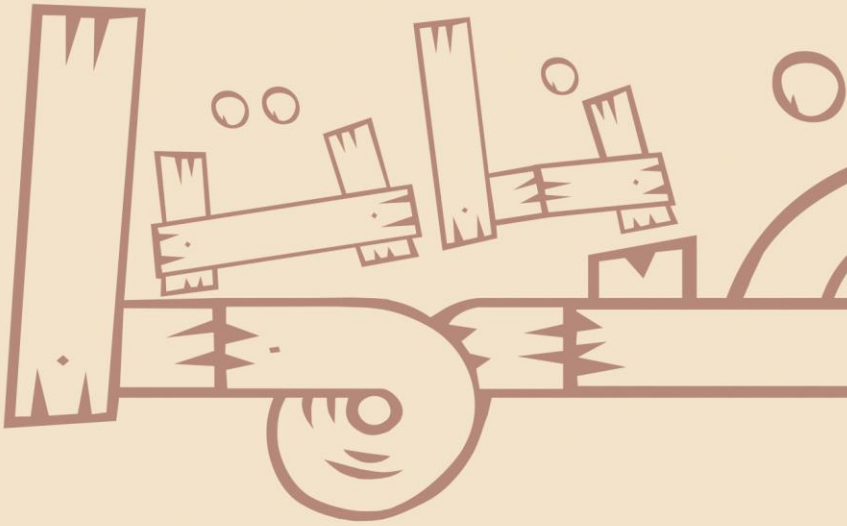

شركات الفنون الرقمية وحرية التعبير

تقديم : مهند الشيخ

DAMANAT

المورد الثقافي
Culture Resource

شركات الفنون الرقمية وحرية التعبير

ورقة عمل

مهند الشيخ

Massive Studios

الرقم التسلسلي لـ 2018: 1

مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات

ضمانات.. مؤسسة غير ربحية وغير حكومية وبحث في الضمانات النظرية والعملية، المجتمعية والحكومية، الإقليمية والدولية لتطبيق حقوق الإنسان والحريات العامة بهدف خلق حياة أفضل للإنسان اليمنى وتوسيع خياراته.

للتعليقات الرجاء الارسال الى Damanat@damanat.org

أوراق العمل الخاصة بضمانات متوفرة بنسخة الكترونية على موقع المؤسسة www.damanat.org

تم إصدار أوراق العمل ضمن مشروع السياسات الثقافية في المنطقة العربية الممول من مؤسسة المورد الثقافي 2018

كل الحقوق محفوظة ©

عن مقدم الورقة:

يعد مهند عبد المنعم الشيخ من الفنانين الشباب الذين كونوا بصمة مميزة في الفن التشكيلي في البدايات حيث قام بعدد من المعارض التشكيلية باستخدام مواد غير مألوفة لدى المجتمع الفني اليمني كالفحم أو الرسم الرقمي أو النحت الرقمي. ومن المعارض الذي قام بها في هذا الشأن المعرض التشكيلي لحماية الأطفال من العنف والإساءة والإهمال في اليوم العالمي لحماية الطفل في العام 2012م وساهم في عمل لوحات تشكيلية وكاريكاتورية في مجال مناهضة التحرش الذي يقع على النساء بالتعاون مع مؤسسة شوارع آمنة، وقد درس مهند دبلوم جرافيك في كلية المجتمع وهذا دمج الموهبة الفنية التشكيلية بالتقنيات الحديثة مما أنتج موهبة متفردة في الشارع اليمني.

وقد عمل كمحاضر جامعي في عدد من الجامعات منها الجامعة الماليزية والإماراتية واللبنانية والأردنية في اليمن في الفنون التشكيلية وفنون صناعة الكرتون والمونتاج وغيرها للشباب والشابات في هذه الجامعات.

وقد كون مهند شركته الجديدة نسبياً في السوق اليمني وهي Massive Studios ليقدم خدمة جديدة في اليمن مستمدة من الفنون التشكيلية والفنون الرقمية ليقدم خدمات أفلام الكرتون سواء كانت المستقلة أو التي تخدم أحد قضايا الحقوق الإنسانية أو التنمية بالتعاون مع منظمات محلية ودولية.

حال الشركات التي تعمل في مجال الفن:

كمنتجين رئيسيين للفن هناك الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمبادرات الشبابية والأفراد.

أم الحكومة فقد انقسمت إلى جهتين لكل منها وزاراتها وأعمالها وهما حكومة الشرعية المقيمة في الرياض مكونة أعمالها وبياناتها وحتى فعالياتها الفنية والثقافية والأدبية في مقر إقامتها في السعودية أو في أماكن سلطتها في بعض المدن اليمنية ، وهناك – أيضاً - سلطة الأمر الواقع والتي كانت إلى وقت قريب مشاركة ما بين الحوثيين و المؤتمر الشعبي العام وهؤلاء لهم فعالياتهم الفنية والثقافية والأدبية - والتي يغلب عليها الطابع الديني بسبب توجه الحوثيين الديني - في اليمن والاحتفال بالكثير من المناسبات التي تتواءم مع معتقدهم، ولديهم –أيضاً- الشركات التجارية التي تعمل لحسابهم أو تحت غطائهم، ومعظمها شركات تعمل في مجال الصرافة والتحويلات و الغذاء والمشتقات النفطية، بل لديهم – أيضاً - الشركات الفنية التي تؤثث لتوجهاتهم الاحتفالية وتقدم لهم المنتج الفني الذى يخدم هذه التوجهات.

وهناك مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالشأن الثقافي والتي في الغالب إما أغلقت أو جمدت أنشطتها، أو أنها ببساطة مفتوحة ولكنها لا تعمل بسبب غياب الدعم وعدم إيمان المانحين بالثقافة والفنون والآداب في المشاركة الإيجابية في قضايا السلام والصحة العامة والتعليم والدعم النفسي والاجتماعي للأطفال والمجتمعات عبر الفن، وفي هذا هناك الكثير من المؤسسات الفعالة التي ببساطة لم يعد يسمع لها صوت.

وعلى نفس المنوال تنحو المبادرات الشبابية وإن كانت لا تحتاج إلى كميات تمويل كبيرة كمؤسسات المجتمع المدني وتبدو أخف منها من الناحية الإدارية لكنها – أيضاً - غارقة في العمل الإغاثي والصحي مع تجارب نادرة في موضوع الإنتاج الفني والأدبي والثقافي.

وبالرغم من أن المبدع الفني من المبدعين الذين لا يحصلون على كثير من الدعم بسبب عدم وجود سياسات داعمة للمواهب والإبداعات وقلة الدعم المقدم للمؤسسات التي تتعامل مع المبدعين إلا أن هناك تجارب جيدة لمبدعين يمنيين يعملون على عمل معارض تشكيلية أو أفلام وثائقية أو تسجيلية على حسابهم الخاص مواصلين في ذلك مسيرة الكتاب اليمنيين الذين يطبعون كتبهم من حسابهم الخاص - في الغالب - ويوزعونه مجاناً في الفعاليات المختلفة بسبب عدم قدرة المجتمع اليمني على الشراء ، لكن هناك تجارب مميزة – أيضاً - في هذه الفترة كالجداريات التي قام بها الفنانون ليعرضوا ما يحدث في الحرب في لوحات الشوارع عبر الجرافيتي.

نأتي هنا إلى موضوع هذه الورقة والتي تتناول حال الشركات التي تعمل في مجال الفن، ومن ثم سيتم العمل على تبيان حال هذه الشركات مع حرية التعبير في باب لاحق ضمن هذه الورقة، وهناك عدة أنواع من الشركات التي تعمل في مجال الفن بشكل تجاري مثل:

1- الشركات التي تعمل بشكل تجاري ولكنها ترتبط مع الحكومة بأعمال وتروج لها.
2- الشركات التي تعمل بشكل تجاري مستقل تماماً.
3- الشركات التي تعمل تحت إطار شركات تجارية وبيوت الأعمال اليمنية.
4- الشركات التي تعمل تحت إطار حزب أو تنظيم سياسي أو جماعة دينية.
5- الشركات التي تتبع منظمة مجتمع مدني أو مبادرات شبابية.
6- الشركات التي تتبع أفراداً وتجارب فردية.

الشركات التي تعمل بشكل تجاري و ترتبط مع الحكومة بأعمال وتروج لها:

الحرب قسمت المجتمع إلى فئات كثيرة وهذا يصح – أيضاً - على الشركات التي تعمل في مجال الفن فهناك شركات حاولت الاستفادة من انقسام جبهات النزاع في اليمن وأصبح هناك شركات لإنتاج مجلات للأطفال في صنعاء تؤيد وتقدم للحوثيين الإطار الفكري ضمن مجلات قصص مصورة للأطفال ، وكذا شركات للتصميم تعمل على تصميم صور شهدائهم وطباعتها ، وكذا اللوحات الخاصة بفعالياتهم ، بالإضافة إلى شركات فنية تقوم بالإنتاج للتواشيح والزوامل الخاصة بهم التي أغرقت الشارع اليمني منذ 2014 وحتى الآن.

ونفس الشيء بالنسبة للجماعات الأصولية الأخرى والتي لديها أغانيها وموشحاتها الدينية والوطنية، وكذا حكومة الشرعية في الرياض والتي لديها إذاعات وقنوات وشركات تقوم بإنتاج منتجات فنية تحاول أن تروج لسياساتها

وأهدافها وتوجهاتها، وغالباً ما تكون هذه الشركات من التي خرجت من صنعاء بسبب التعاملات غير الإنسانية والمهينة من جانب الحوثيين لها لتخرج خارج اليمن وتبدأ العمل من إحدى الدول الخليجية أو مصر أو تركيا.

الشركات التي تعمل بشكل تجاري مستقل:

وهى التي أنشأها – غالباً - أفراد من الشباب الموهوب في مجالات معينة و بدأوا بالعمل على فتح شركات تخدم هذا الغرض ، ومن هذه الشركات الشركة التي تقدم ورقة العمل هذه والتي تهتم بالفنون الرقمية والكرتون، بينما توجد – أيضاً- شركات لشباب تعمل في مجال المسرح وصناعة الأفلام وغيرها، وقد تقدم هذه الشركات بعض المنتجات ضمن مشاريع ممولة مع مؤسسات مجتمع مدني محلية أو دولية، كما تحاول بعض هذه الشركات الاستمرار من خلال توثيق المناسبات الاجتماعية الاعتيادية كحفلات التخرج والزفاف و بعض مؤتمرات المؤسسات غير الحكومية.

الشركات التي تعمل تحت إطار شركات تجارية وبيوت الأعمال اليمنية:

كما هي عادة رأس المال حاول رأس المال اليمني الدخول في عالم الفنون والاستفادة منه بالرغم من أن المجتمع اليمني ليس مستهلكاً لكثير من الفنون فيما عدا بعض الأنواع كالأغاني الوطنية والأغاني اليمنية القديمة أو المستلهمة من التراث اليمني. لكن هذه الشركات حاولت أن تتطور في تقديمها للخدمة الفنية

والثقافية للجمهور، فمع ثورة 26 سبتمبر حدث استثمار عالٍ في مجال السينما في اليمن وبناء دور السينما وتنافس عدد من الشركات التجارية الكبيرة التي عملت على صناعة شركات سينمائية إلى أن وصلت السينما إلى الحد الفاصل ما بين الاندثار أو البقاء مع الخسارة المستمرة بسبب وجود التلفزيون في السبعينات، فاتجه المجال إلى الإنتاج الفني للأغاني والمسلسلات، وبدأ تكون أستديوهات للتسجيل، ومع ارتفاع وتيرة السرد اليمني صدرت شركات خاصة بالطباعة والنشر والتوزيع كمؤسسة نبيل عبادي. ومن ثم مع ظهور الكمبيوتر توجهت كثير من الشركات إلى العمل على التصميم الرقمي والطباعة للكتب والمواد الخاصة بالتوعية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني وخصوصاً مع تدشين التعددية السياسية بعد الوحدة اليمنية وزيادة هذا المجال في العمل كل عام أكثر من العام السابق له حتى الثورة اليمنية في 2011.

وتزامن هذا مع ظهور إذاعات الإنترنت و القنوات التلفزيونية، وأصبحت لدى الشركات الكبيرة إذاعاتها وبعض منها لها قنواتها وهذه القنوات لديها منتجات فنية خاصة بها ، وما يزال بعضها يبث حتى الآن كمحطة السعيدة وعدد من أهم شركات التصميم والطباعة تتبع هذه الشركات بحيث يمكن تسميتها بالذراع الإعلامي والإعلاني لهذه البيوت التجارية.

الشركات التي تعمل تحت إطار حزب أو تنظيم سياسي:

يحتاج التنظيم السياسي إلى ذراع إعلامي أو إعلاني يقدم للتنظيم السياسي الذي يتبعه المنتجات الفنية أو الأدبية أو الثقافية التي تخدم هذا التنظيم السياسي، ولعل أشهر هذه التجارب تجربة الحزب الاشتراكي الذي كان لديه وما يزال صحف ناطقة باسمه، ومن ثم يأتي الإصلاح كأحد أذكى من استعمل القطاع الخاص والشركات التي تعمل في مجال الفن لصالحه وكون خلال فترات التعددية السياسية في اليمن شركات كانت تعمل لاستضافة فعاليات فنية وثقافية وحتى تدريبية في مجال الفنون التي تخدم سياسته، وكانت له صحف تتبعه ومن ضمنها مجلات خاصة بالأطفال مثل مجلة أسامة كإحدى أهم التجارب لفن القصص المصورة في اليمن وأكثرها عمراً وانتشاراً.

وكان لحزب المؤتمر – أيضاً - مساهماته في هذه الصدد وانتهى الأمر به مكوناً قناة وإذاعة خاصة به وهى قناة اليمن اليوم وإذاعتها، بالإضافة إلى بعض الشركات التي تعمل على تلبية طلبات هذه القنوات من المنتجات الفنية والأدبية والثقافية ليكتمل المشهد مع الحوثيين اللذين اكتسحوا تقريباً كل هذه التنظيمات السياسية مكونين المشهد الفني الواحد ضمن سياسة إقصاء عنيفة مع تعبئة الشارع بكميات كبيرة من المنتجات الفنية والأدبية والثقافية التي تخدم الجماعة ومن ضمنها الزوامل والمجلات الخاصة بالقصص المصورة وطباعة اللوحات الإعلامية وغير ذلك من الأعمال التجارية التي تستخدم الفنون في الترويج.

الشركات التي تتبع منظمة مجتمع مدني:

تعد هذه الشركات التي تتبع منظمات مجتمع مدني محلية أحد أسباب تدبير التمويل من خلال نشاط تجاري، وهناك مؤسسات غير حكومية تملك مدارس خاصة وجامعات ومعاهد لتعليم اللغة الانجليزية وتقنيات الحاسب. وكذا من الأعمال التي تم تعدادها مكوناً من مكونات التمويل لمشاريع المؤسسات هي الفنون.

قامت بعض المؤسسات بتأثيث مسرح في المؤسسة وتأجيره لأصحاب الفعاليات الفنية والثقافية من المؤسسات والمبادرات الثقافية، وبعض المؤسسات قامت بعمل مجلات مصورة وكتب للأطفال تم بيعها تجارياً بالإضافة إلى أن بعض المؤسسات صنعت لها مكوناً إعلامياً عبر شركة للإنتاج الفني والإعلامي تتبع المؤسسة وتقوم غالباً باستخدام هذه الشركات التابعة لها لعمل منتجات المؤسسة التوعوية أو للمؤسسات الأخرى.

الشركات التي تتبع أفراد وتجارب فردية:

غالباً ما تكون محدودة بزمن أو يكون التخطيط لها مستمراً، ولكنها تفشل مع مرور الزمن بسبب عدم قدرة المبدع الفرد على الاستمرار في دعم مشروعه الخاص، وغالباً ما تكون مرسماً لفنان تشكيلي معين أو شركة إنتاج فنية للأغاني، لكنها لا تستطيع الاستمرار أو تتجمد مكانها وتراوح في نفس المكان

الذى أنشئت فيه بدون تقدم وغالباً ما تنجح فقط الشركات الصغيرة التي تلبي حاجات المجتمع الفنية ولا تقدم بالضرورة الجديد أو تحاول اكتشاف طرق جديدة للعمل الفني ، وهى هنا الشركات التي تتبع فناناً معيناً يقوم بإحياء الأعراس وحفلات التخرج وتكون فقط أداة مؤسسية لتنظيم أعمال هذا الفنان. ونفس الشيء بالنسبة للمنشدين الذين يقومون بإحياء الأعراس ومناسبات الموت في اليمن.

وفي ظل اتجاه المجتمع إلى المحافظة على التراث الفني فغالباً ما يفزع الفنان وشركته من التحديث ويستمر على نفس النسق لسنوات طويلة بغرض التجارة وليس بغرض الترويج للفن أو التطور فيه على الأقل على مستوى العمل التجاري وإن كان البعض يستخدمون أرباح هذه الأعمال الأسبوعية في تمويل الفن الذي يقومون به من ناحية تمويل ألبوماتهم أو صفحاتهم على برامج التواصل الاجتماعي.

وهناك شركات أخرى تتبع أفراداً وفشلت عند خروجهم من اليمن بعد استيلاء الحوثيين على السلطة في 2014 بسبب توجهاتهم المذهبية أو السياسية أو الحزبية، وهي في أغلبها شركات للتصميم الرقمي أو البرمجيات البسيطة.

حرية التعبير من وجهه نظر الشركة التي تعمل في مجال الفن في اليمن

على نفس النسق الذي اتبعناه في موضوع الشركات التي تعمل في مجال الفن سنقوم بعمل رؤية عن حرية التعبير في الشركات التي تعمل في مجال الفن على نفس الشركات التي استطردنا في الحديث عنها آنفاً فيما يلي:

الشركات التي تعمل بشكل تجاري و ترتبط مع الحكومة بأعمال وتروج لها :

لا يمكن لحكومة في العالم الثالث أن تدعم منتجاً فنياً يقدم أشياء سلبية عنها سواء في فشلها المالي أو الإداري أو تسلطها أو انتهاكاتها الحقوقية، بالتالي فإن حرية التعبير مفقودة في هذا الجانب، والشركات التي تعمل مع الحكومة سواء كانت شركات تابعة لها كشركات أو مؤسسات حكومية أو شركات خاصة ولكنها تعمل مع الحكومة في أحد المجالات التوعوية أو التثقيفية أو المنتجات الفنية التي تروج لوجهة نظر الحكومة التي ترغب بتقديمها عبر الفن من خلال هذه الشركات.

وهذا كان تقريباً خلال مدة تاريخ اليمن المعاصر منذ ثورة اليمن في 1962 إلى ثورة اليمن في 2011 التي قسمت الحكومات في اليمن إلى جزأين، واستيلاء الحوثيين على السلطة في 2014 و التي قسمت اليمن إلى أجزاء أكبر منها سياسية وأخرى دينية وثالثة مذهبية وجماعات مسلحة. ومن هنا تضاعف عدم وجود حرية التعبير في اليمن بشكل أكبر، فكل جهة تقريباً أصبح لها محضوراتها مما ضاعف

من انتهاك حرية التعبير بشكل كبير، وكل جهة من الجهات لديها أعداؤها، وهذا كثف من الاعتقالات على جرائم حرية التعبير بشكل أكبر.

الشركات التي تعمل بشكل تجاري مستقل:

تعمل ببعض الحرية قبل ثورة 2011 وبعدها أيضاً، ولكنها الآن تعيش أسوأ الظروف ، فالعديد منها أقفل بسبب ارتفاع تكاليف العمل بسبب عدم وجود خدمات كهربائية أو هاتفية جيدة وغالية الثمن، إضافة إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية، ويزيد على ذلك عدم وجود قوانين يستطيعون الاستناد عليها عند حدوث انتهاكات، فأغلب الموجود حالياً هم من الجماعات الدينية المسلحة التي لا تؤمن بسيادة القانون وتتعامل بقسوة مع كل من يخالفها ومنها الشركات التي تعمل في مجال الفنون، وبالتالي حدثت حالات هجرة خارج اليمن وحالات إغلاق لشركات ومن استطاع أن يستمر فقد كان ذلك على حساب حرية التعبير و العمل الإبداعي الذي تقوم به هذه الشركات ، بحيث أصبحت مدجنة بشكل كبير الشركات المستقلة في اليمن.

الشركات التي تعمل تحت إطار شركات تجارية وبيوت الأعمال اليمنية:

رأس المال جبان.. فمع حكومة صالح كانت هذه المؤسسات تشارك في صناعة الأحداث الذى كان يحييها حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم منذ السبعينيات وحتى ثورة اليمن في 2011 ، وكانت الانتقادات غالباً على النمط الإداري

والفساد و التسلط و تدني مستوى الحريات دون الوصول إلى شخص الرئيس وأعضاء حكومته الكبار.

وعلى نفس النسق كان لهذه الشركات دورها في تضخيم حكومة هادي بعد تولية السلطة وحتى أنها كانت داعمة للحوار الوطني وكان لها دعمها لتهاني الرئيس الجديد في أغلب الصحف اليمنية وبعض المنتجات الفنية التي تحتفل باللحظة التاريخية.

وعلى نفس النسق قدمت هذه الشركات الدعم للمجهود الحربي وهي النظرية الجديدة التي اخترعتها جماعة الحوثي لجمع الأموال من الأفراد والمؤسسات والشركات التجارية، وبالتالي فإن رأس المال في اليمن لم يكن داعماً بشكل واضح للحرية وحرية التعبير لكنه كان دائماً تابعاً أمينا للحكم سواء كان منتخبا أو انقلابياً.

الشركات التي تعمل تحت إطار حزب أو تنظيم سياسي:

قد تبدو الحكومات ديموقراطية تجاه حرية التعبير برغم انتهاكاتها الكثيرة في حال تم مقارنتها بالجماعات السياسية والدينية الحالية والتي لا تهتم كثيراً برؤية العالم لانتهاكاتها ومعاداتها لكل العالم وكل ما يأتي منه؛ فالاغتيالات في عدن، و مهاجمة الفعاليات الفنية والثقافية في تعز، والسجن لعدد كبير من الفنانين والصحفيين والمبدعين المستقلين في صنعاء مع الحوثيين ينبئ بأعوام سوداء

على حرية التعبير، وكذا على المبدعين التابعين لجهات أو لشركات تعمل مع أحزاب أخرى غالباً ما يتم إغلاقها من جانب التنظيم السياسي أو الديني الآخر مثل مجلة أسامة للأطفال والتي كانت تاريخياً تتبع حزب الإصلاح وإصدار مجلة أخرى للأطفال تروج للفكر الحوثي في اليمن، وعلى هذا النسق تم التعامل مع كل الشركات الفنية أو الأدبية والثقافية عبر إغلاقها وإنتاج شبيه لها إلا أنه يتبع الجهة الحاكمة، وبالنسبة للمبدعين في تلك المؤسسات القديمة فهم إما أصبحوا من بطانة النظام الجديد أو أنهم أصبحوا في عداد المفقودين في السجون أو هاربين في الدول الأخرى.

الشركات التي تتبع منظمة مجتمع مدني:

لم يمر زمن كانت فيه مؤسسات المجتمع المدني بهذا التخوف والإغلاق والتجميد لأنشطتها، والعديد من المؤسسات غير الحكومية تم إغلاقها ومصادرة أثاثها أو الحجز على حساباتها سواء المؤسسية أو الأفراد التي يرأسونها ومن ما يزال مستمر فهو إما على توافق مع سلطة الحوثيين في صنعاء أو حكومة هادي في عدن والمناطق التابعة لها. وفي ظل الحرب زادت كثيراً المؤسسات التي تعمل على الجانب الإغاثي لوفرة التمويل، ولم يتم الاهتمام بالمؤسسات الثقافية والفنية والأدبية مما أرغم الكثير من المؤسسات الثقافية والمبادرات الشبابية على التوقف عن العمل بسبب عدم توفر التمويل، وهذا يعد - إلى حدٍ ما - نوعاً من أنواع الحد من حرية التعبير فالعمل الفني والأدبي والثقافي يعزز الحريات أكثر

من العمل الإنساني الذى يهتم بصحة الإنسان وتغذيته لكنه لا يركز بشكل كبير على حقوقه الإنسانية الرئيسية الأخرى كحرية التعبير وحق الوصول إلى المعلومات والحق في الخصوصية وغير ذلك من الحقوق المهمة ، وإجمالاً هناك بعض الحرية في العمل الإغاثي والإنساني لكن لا وجود للحرية وحرية التعبير في العمل الإبداعي والثقافي والفني.

الشركات التي تتبع أفراد وتجارب فردية.

مثل المؤسسات المستقلة كان هناك العديد من التجارب الإبداعية في مجالات القصة والرواية والفنون التشكيلية الأغاني والمسرح ولكن يعيبها أنها غير ممولة وتبدو فقيرة وغير محمية من عنف السلطة، ويتم القياس على ذلك على العديد من التجارب الفردية التي غالباً ما تلجأ إلى عمل فعاليات تبدو سرية ولغرض توثيق التجربة وليس الترويج عنها.

" التجربة الفنية " " Massive Studios

بدأت الشركة في مجال العمل الفني في مجال الفن التشكيلي والتصميم المطبوع منذ عام 2010 في مجال الفنون التشكيلية والرسومات التوعوية لمنظمات المجتمع المدني والأعمال الحرة، بعدها قامت بالعمل في "الأنميشن" و "الموشن" منذ عام 2014 وتم تأسيس الاسم الجديد في عام 2016 حيث ركزت مجال عملها في مجال "الأنميشن" و"الموشن" والأعمال الفنية الرقمية.

واجهت المؤسسة بعض الصعوبات التي تتعلق بحرية التعبير ولكنها لم تكن حتى الآن بذلك القدر من الصعوبة كون مجال العمل هذا ما يزال جديداً على المجتمع في اليمن.

رؤية مستقبلية:

سأحاول أن تكون رؤيتي المستقبلية في هذا الصدد إيجابية.. فبعد انتهاء الحرب وتكوين حكومات توافقية سيتم العمل على إصدار قوانين وسياسات جديدة، وبالطبع في حال التوافق سيكون هناك مساحات عريضة للعمل على المناصرة والضغط لأجل إصدار سياسات، والعمل في منطقة التوافق السياسي لتمرير المشاريع الثقافية والفنية والأدبية الداعمة للحقوق الإنسانية والحريات العامة بما في ذلك حرية التعبير.

أعتقد حتى ضمن وجود الحرب واستمرارها وبعد ما حدث في ديسمبر 2017 في صنعاء ستبدأ سلطة الحوثيين بالترهل كما هي معظم الحكومات القائمة على العصبية في بداية الأمر وتترهل عند حصولها على السلطة، وستبدأ بالتغاضي عن بعض الحركات الجريئة للمبدعين في مجال حرية التعبير إلا أن مرحلة الترهل هذه قد تبدأ خلال سنتين إلى ثلاث سنوات كما هي عادة الحكومات الديكتاتورية في البدايات و المنتصف ، كما يبدو الأمر صعباً في الحكومات التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية أو بعض الجماعات الدينية المسلحة ، لكن

التطور سيعمل على أن يكون هناك احترام – وإن كان جزئياً - لحرية التعبير وهذا يحتاج إلى مدة زمنية جيدة ولكنه غير مستحيل التحقق.

توصيات ختامية

1- العمل المستمر من جانب مؤسسات المجتمع المدني للضغط باتجاه سياسات حرية التعبير ومراقبة احترام حرية التعبير من قبل السلطات التي تحكم اليمن حالياً.
2- عمل تشبيك في هذا المجال بين المبدعين الأفراد والشركات التي تعمل في مجال الفن ومؤسسات المجتمع المدني لغرض العمل على رفع مستوى حرية التعبير في اليمن.
3- البحث عن الجديد في الأفكار، والتميز بأسلوب طرحها، والذكاء في طرحها بحيث لا تشكل خطراً على المبدع.
4- العمل على إنشاء صناديق ومؤسسات تعمل على حماية الفنانين من الانتهاكات المتعلقة بحرية التعبير في اليمن.

DAMANAT

100%حقوق و حريات و تنمية